



تقرير حول الرقابة المالية على بلدية تينجة  
لسنة 2018  
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية تينجة (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر عدد 623 المؤرخ في 23 أبريل 1985 المتعلق بإحداث بلدية تينجة من ولاية بنزرت. وتمّ بتاريخ 30 جوان 2018 تنصيب المجلس البلدي لبلدية تينجة عملا بأحكام مجلة الجماعات المحلية والقانون الأساسي للانتخابات والاستفتاء.

وتعلقت المهمة الرقابية المنجزة من قبل دائرة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بالنظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2018 والتحقق من مدى قدرتها على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها ومن حسن إعداد الحساب المالي وصحة ومصداقية البيانات المسجلة به. وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة خلال شهر نوفمبر 2019 لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وتّم تقديم الحساب المالي للبلدية لسنة 2018 والوثائق المصاحبة له بتاريخ 10 جويلية 2019. ويبيّن الجدول الموالي أهم البيانات عن الوضعية المالية للبلدية لسنة 2018:

2018		الصف	الجزء	العنوان
النفقات (د)	المقايض (د)			
	320.524,076	المعاليم على العقارات والأنشطة	المداخل الجبائية الاعتيادية	العنوان الأول
	47.072,920	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه		
	233.630,180	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات		
	-	المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى		
	14.413,606	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	المداخل غير الجبائية الاعتيادية	
	727.078,820	المداخل المالية الاعتيادية		
	<b>1.342.719,602</b>			مجموع العنوان الأول
	1.200.223,305		الموارد الخاصة للبلدية	العنوان الثاني
	59.536,000		موارد الاقتراض	
	2.750,066		الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	
	<b>1.262.509,371</b>			مجموع العنوان الثاني
	1.356.020,708			العمليات خارج الميزانية
723.885,989		التأجير العمومي	نفقات التصرف	العنوان الأول
385.533,843		وسائل المصالح		
73.250,358		التدخل العمومي		
10.091,696		فوائد الدين		

1.192.761,886		مجموع العنوان الأول
620.261,112		نفقات التنمية
31.017,224		تسديد أصل الدين
2.658,898		النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة
653.937,234		مجموع العنوان الثاني
922.611,977		العمليات خارج الميزانية
	2.717.540,392	بقايا الاستخلاص

المصدر: الحساب المالي لسنة 2018

وباستثناء ما يتعلق:  
-بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية.  
خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2018 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإن البلدية لم تتجاوز المعيار المرجعي (<70%) المتعلق بالاستقلالية المالية<sup>1</sup> حيث بلغ المؤشر في سنة 2018 نسبة 44,95%، كما لم يتجاوز المعيار المرجعي (<20%) المتعلق بالقدرة على الادخار<sup>2</sup> الذي بلغ في سنة 2018 نسبة 5,15%.

ويعمل بالبلدية 85 عوناً خلال سنة 2018 يتوزعون حسب أسلاكهم كالتالي، وتمّ الوقوف على العدد الهام للخطط الشاغرة ببلدية تينجة حيث بلغت 36 خطة بنسبة 42,35%.

وبلغت نفقات التأجير 723.885,989 د خلال سنة 2018 وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإن البلدية تجاوزت المعيار المرجعي (>55%) المتعلق بوزن نفقات التأجير<sup>3</sup> المعتمد من قبل الصندوق حيث بلغ المؤشر في سنة 2018 نسبة 60,69%.

وأفضت الأعمال الرقابية على بلدية تينجة بعنوان سنة 2018 إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بالموارد وبالنفقات.

### الجزء الأول: الموارد

شملت الأعمال الرقابية هيكلية الموارد وتعبئتها.

### 1- تحليل الموارد

تناولت الفحوصات بالبحث موارد العنوانين الأول والثاني.

<sup>1</sup> (موارد العنوان الأول – المناب من المال المشترك – المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية) / موارد العنوان الأول.

<sup>2</sup> الادخار الخام (المقايض المستعملة لتسديد مصاريف بالجزأين 3 و4 من العنوان الثاني) / موارد العنوان الأول.

<sup>3</sup> كتلة الأجور/ نفقات العنوان الأول.

## 1.1 موارد العنوان الأوّل

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 1.342.719,602 د. وتتكوّن من المداخل الجبائية الاعتيادية 601.227,176 د ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية 741.492,426 د.

وتتأثّر المداخل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة (53,31%) وإشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (7,83%) فضلا عن الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات (38,86%).

وتمثّل مداخل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ مورد للبلدية بنسبة 53,31% من المداخل الجبائية الاعتيادية في سنة 2018.

وتمثّل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهمّ مورد جبائي بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 133.582,386 د في سنة 2018 أي ما يمثّل 41,68% من المعاليم على العقارات والأنشطة و22,22% من المداخل الجبائية الاعتيادية. أمّا المداخل المتأثّرة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد بلغت على التوالي 79.399,227 د و56.150,963 د أي ما يمثّل تباعا 24,77% و17,52% من المعاليم على العقارات والأنشطة و13,20% و9,34% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

وبلغت التثقيلات بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات سنة 2018 ما جملته 370.208,168 د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 205.242,844 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية في حدود 164.965,324 د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 2.435.192,099 د في موفّي سنة 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 2.805.400,267 د في سنة 2018 لم يتمّ استخلاص سوى 135.550,190 د أي ما نسبته 4,83%. وظلت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية ضعيفة حيث لم تتجاوز على التوالي 4,66% و5,09%.

وتمثّل مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه أضعف مورد جبائي بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل مبلغ 47.072,920 د في سنة 2018 أي ما يمثّل نسبة 7,83% من المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

وفيما يتعلّق بالمداخل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2018 ما قيمته 741.492,426 د تتوزّع بين "مداخل أملاك البلدية الاعتيادية" بما قيمته 14.413,606 د و"المداخل المالية الاعتيادية" بما قيمته 727.078,820 د المتأثّرة أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية في حدود 688.235,000 د. وتتوزّع مداخل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2018 أساسا بين مداخل كراء العقارات المعدّة لنشاط تجاري في حدود 6.650,000 د، ومداخل كراء العقارات المعدّة لنشاط مهني في حدود 6.493,606 د، ممثلة

بذلك على التوالي 46,13% و 45,05% من جملة مداخيل الأملاك. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية إلى ما جملته 39.120,921 د، تمّ استخلاصها بنسبة 36,84%.

## 2.1 موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 1.262.509,371 د. تتكوّن من الموارد الخاصة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبين الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

النسبة (%)	المبلغ (د)	الجزء
95,06	1.200.223,305	الموارد الخاصة للبلدية
4,72	59.536,000	موارد الاقتراض
0,22	2.750,066	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
100	1.262.509,371	جملة موارد العنوان الثاني

وتتأتى الموارد الخاصة للبلدية أساسا من منح التجهيز المسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بما قيمته 823.696,084 د أي ما يعادل 65,24% من موارد العنوان الثاني.

## 2- تحصيل الموارد

تعلقت الملاحظات أساسا بتقدير الموارد وبتوظيف المعاليم واستغلال الإمكانيات المتاحة وإعداد وتهيئة جداول التحصيل والجداول التكميلية واستخلاص المعاليم.

## 1.2 تقدير الموارد

يبين الجدول الموالي نسبة إنجاز البلدية لتقديرات موارد العنوانين الأول والثاني خلال سنة 2018:

البيان	التقديرات النهائية (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	1.400.000,000	1.342.719,602	95,91
المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	424.000,000	320.524,076	75,59
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	46.000,000	47.072,920	102,33
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	177.500,000	233.630,180	131,62
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	-	-	-
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	16.000,000	14.413,606	90,08
المداخيل المالية الاعتيادية	736.500,000	727.078,820	98,72
مجموع موارد العنوان الثاني	1.314.315,571	1.262.509,371	96,05
الموارد الخاصة للبلدية	1.200.565,505	1.200.223,305	99,97
موارد الاقتراض	111.000,000	59.536,000	53,63
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	2.750,066	2.750,066	100

ولئن بلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الأول 95,91% فإنّ بقايا الاستخلاص ارتفعت إلى 1.623.878,433 أ.د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وإلى 1.045.971,644 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية.

## 2.2 تعبئة الموارد الجبائية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة البلدية للموارد الجبائية من الوقوف على ملاحظات تعلقت بالأساس بمراجعة المعاليم وتوظيفها واستخلاصها وتصفيتهما.

### أ- توظيف المعاليم ومراجعتها واستخلاصها

لم تحرص البلدية على الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة لها قانونا بخصوص تحديد قاعدة المعاليم سواء تعلّق الأمر بمراجعة الحدّ المعتمد بالنسبة إلى الأثمان المرجعية أو بحثّ المطالبين بالأداء على التصريح بعقاراتهم.

وخلافا لما نصّت عليه مجلة الجبائية المحلية "من ضرورة مراجعة الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للثمن المرجعي للمتر المربع المبني الموظّف على العقارات المبنية والثمن المرجعي للمتر المربع غير المبني الموظّف على الأراضي غير المبنية والثمن المرجعي للمتر المربع المبني الموظّف على العقارات ذات الصبغة المهنية والتجارية والصناعية كلّ ثلاث سنوات"، فإنّ البلدية لم تتولّ تحيين الأثمان المرجعية بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية والمعلوم على العقارات المعدّة لتعاطي نشاط صناعي أو تجاري أو مهني رغم صدور الأوامر عدد 395 و396 و397 لسنة 2017 المؤرخة في 28 مارس 2017<sup>4</sup>، كما لم تتولّ إلى موفى نوفمبر 2019 تحيين القرارات المتعلقة بهذه المعاليم<sup>5</sup> وهو ما حرّمها من تحصيل موارد إضافية.

وتضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 عدد 6117 فصلا بقيمة جمالية بلغت 281.183,004 د مقارنة بجدول التحصيل لسنة 2017 الذي لم يتضمن سوى 5601 فصلا بقيمة جمالية بلغت 254.084,794 د أي بزيادة في المعاليم الموظفة قدرّت بما لا يقل عن 23,748 أ.د.<sup>6</sup>

وكذلك الشأن بالنسبة إلى جدول تحصيل المعلوم على العقارات غير المبنية لسنة 2018 حيث تضمن 835 فصلا بقيمة جمالية بلغت 131.596,016 د مقارنة بجدول التحصيل لسنة 2017 الذي لم يتضمن سوى 798 فصلا بقيمة جمالية بلغت 105.179,329 د أي بزيادة في المعاليم الموظفة قدرّت بما لا يقل عن 5,831 أ.د.

وخلافا لأحكام الفصلين 19 و34 من مجلة الجبائية المحلية لم يتم توظيف الخطايا المنصوص عليها على كلّ مطالب بالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية لم يتم بالتصاريح المشار إليها بالفصول 14 و15 و17 من المجلة أو قام بها منقوصة أو غير صحيحة.

<sup>4</sup> الأوامر الحكومية عدد 395 المتعلق بضبط مبلغ المعلوم بالمتر المربع المرجعي لكل صنف من أصناف العقارات المعدّة لتعاطي نشاط صناعي أو تجاري أو مهني وعدد 396 المتعلق بضبط المعلوم بالمتر المربع بالنسبة للأراضي غير المبنية وعدد 397 المتعلق بضبط الحد الأدنى والحد الأقصى للثمن المرجعي للمتر المربع المبني لكل صنف من أصناف العقارات الخاضعة للمعلوم على العقارات المبنية.

<sup>5</sup> قرار مؤرخ في 1 ديسمبر 2007 يتعلق باحتساب المعلوم الموظّف على العقارات المبنية وعلى العقارات غير المبنية وعلى العقارات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية.

<sup>6</sup> تمّ احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظّف بجدول التحصيل لسنة 2018 البالغ 46,024 د بالنسبة إلى العقارات المبنية و157,6 د بالنسبة إلى العقارات غير المبنية.

ولا تقوم البلدية بإعداد قوائم دورية في المبالغ المستخلصة للمعاليم الموظفة على العقارات المبنية وغير المبنية مفصلة حسب الفصول تُمكن من معرفة بقايا الاستخلاص بالنسبة إلى كل فصل ومن التحيين المستمر لجداول التحصيل.

وسُجّل ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية حيث لم تتجاوز على التوالي 4,66% و5,09% كما يبرز ذلك من الجدول الموالي:

المعاليم	التثقيلات (د)	الاستخلاصات (د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (د)
المعلوم على العقارات المبنية	1.703.277,660	79.399,227	4,66	1.623.878,433
المعلوم على الأراضي غير المبنية	1.102.122,607	56.150,963	5,09	1.045.971,644

كما أن متابعة الاستخلاص من قبل قابض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لما جملته 6952 فصلا تتم بصفة يدوية مما يصعب معه حصر جملة المتخلدات بالنسبة إلى كل مدين ولا يساعد بالتالي على اتخاذ إجراء تتبّع موحد إزاء المدينين وتفادي سقوط الديون بالتقادم. وقد أرجع قابض المالية محتسب البلدية ذلك إلى ضعف الإمكانيات البشرية واللوجستية المتاحة وبالخصوص عدم توفر المنظومة الإعلامية GRB. كما أشار إلى أن عدد 6952 فصلا لا يعكس الواقع باعتبار وجود عديد الفصول المكررة والعناوين المغلوطة والتي وقع تجاوزها في التعداد السكاني لسنة 2018.

وخلافا للفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أن المدين ينتفع بأجل ثلاثين يوما لتسوية وضعيته تحتسب ابتداء من تاريخ تبليغه إعلاما يتضمن دعوته لخلاص مبلغ الدين المطلوب منه ليتولى المحاسب العمومي إثر ذلك تفعيل إجراءات التتبع الجبرية عبر تبليغ السند التنفيذي للمدين فقد أتضح بخصوص التتبعات ضعف عدد الإعلانات التي تم تبليغها في سنة 2018 بعنوان المعلوم على العقارات المبنية حيث لم تتعدّ 24% من الفصول البالغ مجموعها 6117 فصلا، كما لم يتعدّ عدد محاضر التبليغ 94 محضرا، وكانت التتبعات غائبة كليا بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك رغم وجود متخلدات هامة بعنوان المعاليم المذكورة بلغت إلى حدود 31 ديسمبر 2018 ما قدره 2.669,850 د.

ولا تتولى القباضة المالية أحيانا إصدار الإعلانات بخصوص المعلوم على العقارات المبنية للسنة المنقضية وتبليغها إلى المطالبين بها منذ الأيام الأولى من السنة بل تنتظر ورود جداول التحصيل الجديدة وذلك خلافا للمذكرة العامة عدد 15 المؤرخة في 21 جانفي 2010 والتي تحثّ القباض على عدم انتظار إتمام عملية تثقيل جداول التحصيل السنوية والشروع في إرسال الإعلانات في غياب جدول التحصيل الجديد وذلك بالاعتماد على جدول تحصيل السنة المنقضية مع إمكانية التنسيق مع البلدية بخصوص الفصول التي شهدت تغييرات.

#### ب- تصفية بقايا الاستخلاص وطرح المعاليم على العقارات

لم يتم استكمال إجراءات طرح المعاليم على العقارات المستوجبة خلال سنة 2018 إلى موفى نوفمبر 2019 عملا بأحكام الفصل 6 من القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 13 فيفري 1997 المتعلّق بإصدار مجلة الجباية المحلية والأمر عدد 1254 المؤرخ في 28 جوان 1998 المتعلق بضبط شروط وطرق تطبيق الحط من المعلوم المستوجب على العقارات المبنية، لفائدة المطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية من ذوي الدخل

المحدود والمنتفعين بإعانة قارة من الدولة أو من الجماعات المحلية أو لخطأ أو تكرار في التحصيل وذلك رغم مصادقة المجلس البلدي على أعمال لجنة المراجعة والتأشير عليها من قبل والي بنزرت حيث لم يتم استكمال الإجراءات كإصدار قرار عن رئيس البلدية في الغرض وإرسال الوثائق الضرورية لعملية الطرح إلى المحاسب المختص. ويبين الجدول الموالي هذه الحالات:

عدد المنتفعين بالإجراء	تاريخ مداولة المجلس البلدي	تاريخ تأشيرة الوالي	الفترة المعنية بالطرح	مبلغ الطرح (د)
3	2017/04/21	2017/07/01	غير مبين	غير مبين
2		2017/09/28		
2	2017/11/23	2017/12/20		
1		2018/03/27		

وتدعى بلدية تينجة وأمانة المال الجهوية بنزرت والقباضة المالية بمنزل بورقيبة كل فيما يخصه إلى استكمال إجراءات الطرح وتصفية بقايا الاستخلاص بخصوص هذه الملفات ضمانا لشفافية الحسابات المالية للبلدية. وقد أرجعت القباضة المالية عدم وجود عمليات طرح خلال سنة 2018 إلى عدم صدور قرار في هذا الشأن عن رئيس البلدية مصحوبا بالوثائق الضرورية.

#### ت- استخلاص المعاليم الموظفة على الأنشطة

##### ✓ المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

شمل جدول متابعة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية 501 مؤسسة بمبلغ جملي قدره 53.810,170 د ولم تتولّ البلدية متابعة المطالبين بالأداء الذين في حالة إغفال عن دفع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية باعتماد قاعدة احتساب المعلوم على العقارات المبنية، كما لم تقم باحتساب الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص. وتدعى البلدية إلى التنسيق مع القباضة المالية قصد الحصول على البيانات المتعلقة بالمؤسسات من منظومة "رفيق". وقد أفادت البلدية أنها لم تقم باحتساب الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات نظرا لعدم مدها بالتصاريح اللازمة لبعض المؤسسات من قبل القباضة المالية.

##### ✓ معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات

يستوجب معلوم الإجازة حسب الفصل 61 من مجلة الجباية المحلية على مستغلي المقاهي والحانات وقاعات الشاي وكل المحلات التي تباع مشروبات تستهلك على عين المكان حسب تعريفه تأخذ بعين الاعتبار تصنيف المحلات طبقا للتشريع الجاري به العمل<sup>7</sup>. ولا تمسك البلدية جدولا يتعلق بتصنيف محلات بيع المشروبات مما يتعدّر معه تحديد قيمة المبالغ الواجب تحصيلها سنويا بعنوان هذا المعلوم والتأكد من تحصيل كافة الموارد الراجعة لها.

<sup>7</sup> عملا بالأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 المتعلق بضبط تعريف معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات تبلغ تعريفه هذا المعلوم 25 دينار بالنسبة إلى محلات من الصنف الأول و150 دينار بالنسبة إلى المحلات من الصنف الثاني و300 دينار بالنسبة إلى المحلات من الصنف الثالث.



وتَمَّ خلال سنة 2018 استخلاص مبالغ قدرها 519,5 د بعنوان معلوم الإجازة في حين أن عدد محلات بيع المشروعات بمنطقة تينجة لا يقلّ عن 19 محلاً وهو ما يجعل قيمة المبالغ الواجب تحصيلها سنويا بعنوان هذا المعلوم لا تقلّ عن 725 د في صورة اعتبار معظم المحلات منتمية للصنف الأول، وتدعى البلدية إلى استخلاص معلوم الإجازة المتعلق بها. وقد أفادت البلدية أنها لم تتمكن من الحصول على التصاريح الجبائية من مكتب مراقبة الأداءات بمنزل بورقيبة.

### ✓ المعلوم الموظف على المنزل

رغم وجود نزل سياحي وحيد بمنطقة تينجة والتنصيب ضمن تقديرات موارد البلدية لسنة 2018 على مبلغ 3.000 د بهذا العنوان، لم تسع البلدية إلى تحصيل مواردها بعنوان المعلوم المذكور على هذه الوحدة السياحية<sup>8</sup> كما لم تقم بتسليط الخطايا والعقوبات المنصوص عليها بالفصل 40 من مجلة الجباية المحلية عليها. وقد أفادت البلدية أنه حسب تصريح القباضة المالية فإن المنزل المذكور في حالة إفلاس.

### ث-توظيف معالم إشغال الملك البلدي واستخلاصها

#### ✓ معلوم الإشهار

رغم استخلاص مبالغ قدرها 1.285 د خلال سنة 2018 بعنوان معلوم الإشهار، لم تتجاوز هذه المبالغ 13% من المجموع المسجّل في جدول تحصيل معلوم الإشهار<sup>9</sup>. وارتفعت بقايا الاستخلاص بعنوان هذا المعلوم في موفى سنة 2018 إلى 8.950 د.

ولم تسع البلدية إلى تنمية مواردها عبر إبرام اتفاقيات لتركيز اللوحات الإشهارية خاصة على مستوى الطريق الوطنية رقم 11. وتعمّدت البلدية بإبرام اتفاقيات لتركيز اللوحات الإشهارية وبتفادي النقص المتعلق باستخلاص معلوم الإشهار بالتنسيق مع الشرطة البلدية.

#### ✓ معلوم الإشغال الوقي للطريق العام

خلافاً لأحكام الفصلين 111 و112 من القانون الأساسي للبلديات ولأحكام الأمر عدد 362 لسنة 2007 المؤرخ في 19 فيفري 2007 والمتعلق بضبط شروط وصيغ الإشغال الوقي ولزمة المرفق العمومي في الملك العمومي البلدي وخصوصاً الباب الأول من القسم الأول منه ولأحكام الأمر عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريف المعالم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها ولقرار المجلس البلدي المؤرخ

<sup>8</sup> يُستوجب المعلوم على المنزل حسب الفصل 41 من مجلة الجباية المحلية على مستغلي المؤسسات السياحية كما وقع تعريفها بالتشريع الجاري به العمل، وُحدّدت نسبة المعلوم ب 2% من رقم المعاملات الجملي الخام المحقق.

<sup>9</sup> جدول تحصيل معالم الإشهار يشمل 61 فصلاً بقيمة 10.235 د.

في 22 جويلية 2016<sup>10</sup>، لا تتولى البلدية إسناد تراخيص سنوية أو إبرام عقود في كل حالات الإشغال الوقي للطريق العام، وهو ما فوّت على البلدية تحصيل مبالغ لا تقلّ عن 14 أ.د.<sup>11</sup> بعنوان سنة 2018.

ولا تمسك البلدية دفترا خاصا بمعلوم الإشغال الوقي للطريق العام بعنوان الأنشطة الاقتصادية المستغلة للرصيف مما لا يساعد على متابعة تحصيل هذا المعلوم. واكتفت البلدية خلال سنة 2018 بإعداد جدول متابعة<sup>12</sup> تثقيلات واستخلاصات وبقايا استخلاص المعاليم الموظفة على الإشغال الوقي للطريق العام لا تتضمن تنصيبا على المساحة المستغلة ومدتها ومكانها وهو ما حال دون التثبّت من صحّة احتساب وتصفية المعلوم وإجراء الرقابة اللازمة في الغرض.

ولا تقوم البلدية بالمتابعة الدقيقة لاستخلاص معلوم الإشغال الوقي للطريق العام حيث سجّل وجود فارق قدره 2.134,920 د في مجموع المبالغ المستخلصة بعنوان سنة 2018 بين جدول متابعة استخلاصات معلوم الإشغال الوقي للطريق العام لسنة 2018 الممسوك من قبل البلدية بمبلغ جملي قدره 2.057 د وجدول المقايض والمصاريف لشهر ديسمبر 2018 والفترة التكميلية المعدّ من قبل القباضة المالية بمبلغ في حدود 4.191,920 د<sup>13</sup>.

وتّضح من خلال فحص جدول متابعة استخلاصات معلوم الإشغال الوقي للطريق العام لسنة 2018 وجود بقايا استخلاص بعنوان هذا المعلوم بلغت 10.927,580 د بتاريخ 31 ديسمبر 2018 وبالرغم من هذه الوضعية لم تبادر البلدية بأيّ إجراء تتبع لاستخلاص هذه المبالغ كما لم تقم بإزالة الإحداثيات بالطريق العام التي على ملك وتصرف الشاغلين المدينين.

### ج - استخلاص مداخل لزمة الملك البلدي

استخلصت البلدية خلال سنة 2018 مبلغ 12 أ.د بعنوان لزمة السوق الأسبوعية بتينة، غير أنها لم تستخلص معلوم تنظيف السوق الذي حدده الفصل السادس من عقد استلزام السوق الأسبوعية في حدود 10% من ثمن اللزمة أي بمبلغ 1.200 د علما وأن الحساب المالي لسنة 2018 لم يتضمن بالنسبة للتثقيلات ولباقى الاستخلاصات بعنوان لزمة الأسواق معلوم تنظيف السوق.

وشملت قائمة بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2018 مبلغ 22.983 د بعنوان ديون متخلدة بذمة مستلزمي السوق الأسبوعية لسنوات 2012 وما قبلها وذلك خلافا لعقود التسويغ المتعلقة بلزمات السوق

<sup>10</sup> ضبط القرار البلدي المعلوم السنوي لرخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن داخل المناطق الراجعة بالنظر للجماعات المحلية في حدود 150 د.

<sup>11</sup> تم احتسابها باعتماد عدد الفصول المضمنة بجدول متابعة استخلاصات معلوم الإشغال الوقي للطريق العام لسنة 2018 ضارب 150 د حسب القرار البلدي المؤرخ في 22 جويلية 2016. ولم تستخلص البلدية خلال سنة 2018 أي مبلغ بعنوان معلوم رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن.

<sup>12</sup> جدول متابعة استخلاصات معلوم الإشغال الوقي للطريق العام لسنة 2018 شمل 94 فصلا بقيمة تثقيل بلغت 15.119,5 د.

<sup>13</sup> تضمن الحساب المالي لسنة 2018 بعنوان مداخل معلوم الإشغال الوقي للطريق العام مبلغ 4.191,920 د.

الأسبوعية للسنوات المعنية<sup>14</sup>. واكتفت القباضة المالية بتوجيه اعتراضات بنكية ضد أحد المستلزمين قصد استخلاص مبلغ 5 أ.د بعنوان لزمة السوق الأسبوعية لسنة 2012 دون تفعيل إجراءات التتبع الجبرية الأخرى، كما لم يتبين إجراء أي عمل تتبع بخصوص الديون المثقلة في سنة 2010 وما قبلها بعنوان مداخل السوق الأسبوعية بمبلغ جملي قدره 17.983 د ممّا من شأنه أن يضاعف من مخاطر سقوطها بالتقادم.

وسجّل فارق بقيمة 7.845 د بين كشف متابعة معالم الأسواق الذين تخلدت بدمتهم ديون لفائدة البلدية بعنوان سنة 2018 وما قبلها الممسوك من قبلها بمبلغ جملي قدره 15.138 د وقائمة بقايا الاستخلاص بعنوان لزمة الأسواق بتاريخ 31 ديسمبر 2018 الممسوك من قبل قابض المالية بمبلغ جملي قدره 22.983 د.

### ح- رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجاريّة أو الصناعيّة أو المهنيّة

لم تحرص البلدية على تنمية مواردها من معالم رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية وإبرام اتفاقيات في الغرض رغم وجود مؤسسات استشفائية وتجارية وصناعية بالمنطقة البلدية<sup>15</sup>.

ورغم ضبط بتاريخ 22 جويلية 2016 معلوم رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية بحساب 50 د للحمولة الواحدة فإنها لم تبرم خلال سنة 2018 أية اتفاقية في الغرض ولم تستخلص سوى 320 د بعنوان هذا المعلوم. وقد تعهّدت البلدية بالعمل مستقبلا على تحسين هذا المعلوم من خلال دعوة بعض المؤسسات لإبرام عقود في الغرض.

### 2-3 التصرف في الأملاك

ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخل الأملاك إلى ما جملته 39.120,921 د، تمّ استخلاصها في حدود 37%. وخلافا لأحكام الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية لا يمسك محاسب بلدية تينجة حسابية خاصة بأموال البلدية المنقولة منها وغير المنقولة.

ومكّن النظر في التصرف في هذه الأملاك من الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بعدم ترسيم بعض العقارات وبمراجعة معالم الكراء وباستخلاصها.

### أ- ترسيم العقارات

تتصرف البلدية في 20 عقارا على ملكها الخاص لم تتولّ ترسيم 6 عقارات منها إلى موفى سنة 2018، وهو ما قد يجعل هذه الأملاك عرضة لمحاولات الاستيلاء والمشغبة<sup>16</sup> على غرار ما قام به صاحب أحد المقاهي من

<sup>14</sup> اقتضت عقود التسويغ بأن يلتزم المتسوّغ بدفع ربع ثمن اللزمة عند إمضاء العقد يرجع له بعد انتهاء مدة التسويغ وبعد أن يكون في حلّ من جميع الديون إزاء البلدية وبأن يقع تقسيط بقية ثمن اللزمة السنوي إلى أقساط متساوية يتم تسبيق كل دفعة منها لقابض المالية أثناء الأيام الثلاثة الأولى من كل شهر وفي صورة عدم الدفع في الأجل المحدد يتم إسقاط حق المستلزم في استلزام السوق الأسبوعية وإعطاء الحق للبلدية في التصرف المطلق في اللزمة.

<sup>15</sup> أفرزت النتائج النهائية للإحصاء العشري 2017-2026 عن وجود 501 مؤسسة ذات صبغة صناعية وتجارية ومهنية بالمنطقة البلدية.

الاستيلاء على مساحة تابعة للرسم العقاري عدد 145302 المستغل من قبل البلدية منذ سنة 1986<sup>17</sup> وكذلك ما قام به أحد المواطنين من اعتداء على العقار المخصص للملعب البلدي ببناء كشك عليه دون موافقة البلدية. وتدعى البلدية في هذا الإطار إلى الإسراع باتخاذ الإجراءات القانونية وتنفيذها بخصوص الاعتداءات المذكورة وبذل مزيد العناية لتوفير الحماية القانونية لأملأها وذلك بالحرص خاصة على تسجيل عقاراتها غير المرسمة وتسوية الوضعيات العقارية للعقارات التي في حوزتها. وقد أفادت البلدية أنه لم تتم عملية ترسيم العقارات التي تتصرف بها البلدية باعتبار أن العقارات المذكورة راجعة بالملكية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية أو لملك الدولة الخاص مما يستوجب اقتنائها في مرحلة أولى ثم ترسيمها في مرحلة ثانية، وأنها قامت بعدد المحاولات مع الأطراف المذكورة لاقتنائها بالدينار الرمزي نظرا لعدم توفر الاعتمادات لاقتنائها بالأسعار المتداولة بالسوق العقارية.

وجدير بالذكر أنه تطبيقا للأمر عدد 623 المؤرخ في 23 أبريل 1985 المتعلق بإحداث بلدية تينجة وتحديد موقعها الجغرافي ولندشور وزير الداخلية عدد 43 المؤرخ في 4 جوان 1985 حول فك الإدماج بين البلديات تم عقد جلسة مشتركة بين ممثلين عن بلدية منزل بورقيبة وممثلين عن بلدية تينجة بتاريخ 13 جويلية 1985 والاتفاق على 5 مسائل تعلقت بالموارد والممتلكات والمعدات والمشاريع والأعوان. ولئن أوفت بلدية منزل بورقيبة بتعهداتها بخصوص الفصول 1 و3 و4 و5 من الاتفاق المذكور إلا أنها لم تلتزم بتطبيق ما جاء بالفصل الثاني في جزء منه والذي نص على أن "ملكية الممتلكات غير المنقولة الكائنة بدائرة بلدية تينجة تعود إلى هذه الأخيرة" حيث مازالت بلدية منزل بورقيبة تتصرف في بعض العقارات الموجودة داخل المنطقة البلدية بتينجة<sup>18</sup> مما أدى إلى تجميد العمليات العقارية بخصوص هذه العقارات وساهم في ضعف الرصيد العقاري للبلدية وحدّ من إمكانية إحداث بعض الأسواق على غرار سوق أسبوعية للدواب وسوق جملة لبيع الفحم وسوق أسبوعية لبيع التجهيزات الفلاحية المستعملة ومسوخ بلدي وكذلك من الاستجابة إلى مطالب تسويق بعض الفضاءات لفائدة المساحات التجارية الكبرى.

#### ب-مراجعة معالم الكراء

خلافًا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف والتي تسمح للمالك بأن يطلب تعديل معين الكراء كل ثلاث سنوات أو عند بيع الأصل التجاري فإن البلدية لم تبادر بالترفيف في معينات الكراء مما أدى إلى تجميد معالم الكراء لعدة سنوات على غرار بعض العقود المبرمة منذ سنوات 2002 و2007 و2009 وحرمان البلدية من موارد إضافية.

<sup>16</sup> قامت إحدى المواطنين بالاستيلاء على محل السكنى المقام على جزء من الرسم العقاري الدولي عدد 19730 الكائن بمنطقة تينجة والمزمع تخصيص جزء منه لإقامة دار للثقافة وقد تم بتاريخ 3 نوفمبر 2015 إصدار قرار إخلاء ضدها تم تنفيذه.

<sup>17</sup> تم اقتناء العقار من قبل الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية في إطار الاتفاقية الخاصة المبرمة بين الحكومتين التونسية والفرنسية وقد قررت اللجنة الجهوية المكلفة بتصفية ممتلكات الأجانب بتاريخ 6 جويلية 1988 التفويت في العقار لفائدة البلدية بمبلغ جملي قدره 4.889,341 د وقامت البلدية في الأثناء بإحداث مكاتب إدارية قصد تخصيصها لإدارة المصلحة الفنية التابعة لها.

<sup>18</sup> مراسلات حول فك الإدماج بين البلديتين صادرة عن بلدية تينجة وموجهة إلى بلدية منزل بورقيبة بتاريخ 6 جانفي 1992 وإلى والي بئر تيرت بتاريخ 4 ماي 1992 وإلى معتمد تينجة بتاريخ 18 ماي 1992.

وتولت البلدية التخفيض في معلوم الكراء السنوي بالنسبة إلى العقد المبرم مع متسوغ المحل التجاري الكائن بشارع البيئة<sup>19</sup> من 2.193,202 د سنة 2018 إلى 1.440 د سنة 2019 في غياب تقرير اختبار معدّ من قبل مصالح أملاك الدولة<sup>20</sup> ورغم ثبوت تلدّد المتسوغ عن تسديد الديون المتخلّدة بدمته والبالغة 2.674,822 د في نهاية سنة 2017 و1.353,202 د إلى حدود 31 ديسمبر 2018. علما وأن البلدية قد أفردت المتسوغ المذكور بطرح 60% من ديونه البالغة 6.965,145 د في نهاية سنة 2016 دون تبرير ذلك بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2017 بمبلغ طرح قدره 4.179,087 د. وقد أدى التخفيض في معلوم التسويغ المذكور إلى تراجع مبلغ التثقييل بعنوان كراء المحلات التجارية من 4.348,626 د سنة 2018 إلى 3.705,195 د سنة 2019.

ومن جهة أخرى تتيح النصوص القانونية والترتيبية من اعتماد نسب ترفيع قصوى في معين الكراء السنوي في حدود 5% بالنسبة إلى محل سكني و10% لمحل تجاري أو صناعي غير أنّه لم يتمّ تطبيق النسبة المذكورة على عقود كراء المحلات التجارية والصناعية بالنسبة إلى الفترة 2002-2019 حيث اقتضت على 5% بالنسبة إلى بعض العقود وهو ما أدى إلى نقص بقيمة 2.720,112 د تخص الزيادة في معينات الكراء بعنوان نفس الفترة.

ورغم التنصيص ضمن بعض العقود على نسبة زيادة سنوية قدرها 7% إلا أنه لم يتم تفعيل تطبيقها حيث اكتفت البلدية بتطبيق 5% أي بنقص بلغ خلال الفترة 2009-2019 حوالي 2.067,751 د.

وسجلت فوارق بلغ مجموعها 18.984,034 د بين قائمة المبالغ الباقية للاستخلاص لغاية 31 ديسمبر 2018 بعنوان عقارات معدّة لنشاط تجاري وعقارات معدّة لنشاط مهني الممسوكة من قبل القابض بمبلغ جملي قدره 24.707,315 د وجدول متابعة استخلاص الأكرية الممسوك من قبل البلدية بمبلغ جملي قدره 5.723,281 د. ويعود الفارق في بقايا استخلاص مداخل الأملاك البلدية إلى عدم احتساب مصالح البلدية للمبالغ الباقية للاستخلاص بعنوان كراء المحلات<sup>21</sup>.

#### ت-عدم اتخاذ إجراءات التتبع الضرورية لاستخلاص معينات كراء المحلات

بلغت بقايا الاستخلاص بعنوان مداخل كراء العقارات بتاريخ 31 ديسمبر 2018 ما قدره 24.707,315 د حيث ارتفعت بقايا استخلاص مداخل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري إلى 20.395,711 د بعنوان 7 فصول ترجع وجوبية مبالغها إلى سنة 2018 وما قبلها. كما ارتفعت بقايا استخلاص مداخل كراء عقارات معدّة لنشاط مهني إلى 4.311,604 د تخصّ 3 فصول.

<sup>19</sup> اقترحت النيابة الخصوصية لبلدية تينجة في إطار الدورة العادية الثانية لسنة 2018 وبحضور المتسوغ بصفته نائب رئيس المكتب المحلي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) التخفيض في معلوم التسويغ السنوي لفائدة المتسوغ المذكور في حدود 70 د شهريا بداية من 1 جانفي 2018 وقد أعاد والي بززرت مستخرج تحيين عقد الكراء دون إنجاز إلى بلدية المكان بتاريخ 7 جوان 2018 قصد عرضه من جديد على استشارة المجلس البلدي المنتخب الذي قرر بتاريخ 14 سبتمبر 2018 في إطار دورته العادية الثالثة عدم المصادقة على تحيين عقد المتسوغ بالتخفيض في معلوم الكراء إلى 70 د شهريا.

<sup>20</sup> نص عقد التسويغ المبرم بتاريخ 1 سبتمبر 2009 على معينات كراء سنوية قدرها 1320 د على ضوء القيمة الكرائية المحددة من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 2 جانفي 2001.

<sup>21</sup> قررت النيابة الخصوصية لبلدية تينجة خلال الدورة العادية الرابعة لسنة 2015 هدم 5 دكاكين بعد تنفيذ الأحكام الاستعجالية بالخروج منها ضد المتسوغين كما قرر المجلس البلدي في دورته العادية الأولى لسنة 2019 هدم المحلات التجارية المقامة داخل الملعب البلدي قصد إتمام مشروع تهيئة الملعب.

خلافاً لمقتضيات الفصول 26 و28 خامساً و30 من مجلة المحاسبة العمومية لم تتولّى القباضة المالية مواصلة إجراءات التتبع الجبرية تجاه المتسوغين للمحلات التجارية والمهنية المتخلّد بذمتهم مبالغ لفائدة البلدية. كما تبين تقصير البلدية في اتخاذ الإجراءات الواجبة قانوناً بخصوص المدينين المحكوم ضدهم بالخروج لعدم الخلاص.

### 3- العمليات الخارجة عن الميزانية

تمّ الوقوف من خلال الإطلاع على الكشف عدد 3 بالحساب المالي المتعلّق بالعمليات الخارجة عن الميزانية والقوائم المفصّلة في المقابض الخارجة عن الميزانية المتبقية للصرف المصاحبة له على وجود إيداعات وتأمينات تعود إلى ما قبل سنة 2010 لم تتم تسويتها بعد وذلك خلافاً لما نص عليه الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية والمذكرة العامة عدد 65 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بتاريخ 26 جوان 2013 حول تسوية الإيداعات المؤمّنة بالعمليات الخارجة عن الميزانية للجماعات المحلية التي نصت على أن يقوم محاسبو البلديات والمجالس الجهوية بضبط وضعية مختلف بنود الإيداعات والتدقيق في القوائم التفصيلية المتعلقة بها والتنسيق مع البلديات قصد التعرف على طبيعة المبالغ واستكمال إجراءات تنزيلها بالبنود الخاصة بها بالميزانية بهدف تطهير الحسابات وتعبئة موارد إضافية تساعد البلديات على مجابهة حاجياتها للتسيير والتنمية.

الملاحظات	بقايا الإيداعات إلى 31 ديسمبر 2018	بيان الحساب
-منها مبالغ تخصّ فصلين بمبلغ 2020 د تعود إلى ما قبل سنة 2010.	17.648,014	إيداعات مختلفة
-منها مبالغ تخصّ فصلين بمبلغ 670 د تعود إلى ما قبل سنة 2010.	2.470	ضمانات

### الجزء الثاني: النفقات

تم الوقوف على نقائص تعلقت أساساً بهيكلة النفقات وبمشروعية تأديتها.

#### 1- هيكلية النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 1.192.761,886 د سنة 2018 منها 723.885,989 د و385.533,843 د على التوالي بعنوان نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح أي ما نسبته 60,69% ونسبة 32,32% من مجموع نفقات العنوان الأول.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 653.937,234 د<sup>23</sup> تتوزع أساساً بين نفقات التنمية وتسيير أصل الدين في حدود على التوالي 620.261,112 د و31.017,224 د ونسب تبلغ 94,85% و4,74%.

ويبرز الجدول الموالي المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل بلدية تينجة خلال سنة 2018:

<sup>22</sup> دون اعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض.

<sup>23</sup> دون اعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض.

المبلغ (د)	البيان
<b>نفقات العنوان الأول</b>	
1.285.000,000	الإعتمادات المرسمة بالميزانية
1.192.761,886	المصاريف المأمور بصرفها
92,82	نسبة الإنجاز (%)
<b>نفقات العنوان الثاني</b>	
1.429.315,571	الإعتمادات المرسمة بالميزانية
653.937,234	المصاريف المأمور بصرفها
45,75	نسبة الإنجاز (%)

ورغم توفر اعتمادات للتصرف في نفقات العنوان الثاني بقيمة 1.429.315,571 د فإن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 45,75%، حيث بلغت الاعتمادات غير المستعملة في موفى سنة 2018 ما قدره 775.378,337 د يرجع جزء هام منها إلى مشاريع متواصلة إلى سنة 2019.

الاعتمادات المرسمة (د)	الاعتمادات النهائية (د)	النفقات المأذونة (د)	الاعتمادات غير المستعملة (د)	بيان المشروع
37.049,988	34.746,176	6.328,000	28.418,176	الدراسات
153.741,797	55.805,959	2.825,000	52.980,959	البنائيات الادارية : إحداث وتوسعة وتهيئة
14.344,750	4.344,750	-	4.344,750	اقتناء معدات وتجهيزات
1.000,000	1.000,000	102,102	897,898	مصاريف الإشهار والإعلانات
40.000,000	50.000,000	-	50.000,000	اقتناء وسائل النقل
-	178.303,650	70.275,065	108.046,585	التطهير
346.000,000	346.000,000	291.035,729	54.964,271	أشغال الهيئة والتهديب
129.834,420	100.834,420	93.820,130	7.014,290	المساحات الخضراء ومداخل المدن
573.383,727	573.383,727	111.134,086	462.249,641	الطرق والمسالك

## 2- تنفيذ النفقات

مكّن فحص وثائق الصرف من الوقوف على ملاحظات تعلقت أساسا بعدم احترام مبدأ التأشير المسبقة وبعدم خلاص المزودين العموميين في الآجال.

### أ-عدم احترام مبدأ التأشير المسبقة

خلافاً لمقتضيات الفصلين 88 من مجلة المحاسبة العمومية و2 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية لم تحرص البلدية على الحصول على التأشير المسبقة لمراقب المصاريف العمومية عند عقد بعض النفقات حيث تمّ الحصول على التأشير المذكورة بعد تاريخ ورود الفواتير أو إسداء الخدمة بخصوص عينة من النفقات بلغ مجموعها 2.151,747 د.

### ب- عدم خلاص المزودين في الآجال

لا تتولى البلدية خلاص مستحقات المزودين العموميين في الآجال القانونية المحددة بخمسة وأربعين يوماً وذلك خلافاً لما تمّ التنصيص عليه بالأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلق بضبط طرق

خلاص نفقات التصرف حيث من خلال فحص وثائق الصرف اتضح أنّ بعض الفواتير لم يتم خلاصها رغم مرور أكثر من خمسة وأربعين يوما على استلامها. وقد أفادت البلدية أنّ أغلب حالات التأخير في خلاص المزودين يكون بسبب عدم توفر السيولة.

ولم يتم أحيانا احترام آجال الصرف القانونيّة المحددة بعشرة أيام مثلما تقتضيه المذكرة العامة عدد 48 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بتاريخ 17 ماي 1999 حول صرف النفقات العمومية إلى مستحقيها، وقد بلغ معدل هذا التأخير بخصوص عينة من النفقات 46 يوما.

### 3- التصرف في الشراءات

أفرز فحص عيّنة من الصفقات والاستشارات المنجزة خلال سنة 2018 من الوقوف على بعض الإخلالات.

-صفقة أشغال تعبيد الطرقات (نهج الدستور. نهج المغرب. الأنهج المحيطة بمدرسة حي الإقبال) بقيمة 395,8 أ.د.

على إثر فسخ الصفقة مع إحدى شركات الأشغال تمّ إسنادها من جديد إلى شركة أخرى دون أن تقدم هذه الأخيرة نسخ من البطاقات الرمادية لبعض المعدات خلافا لمقتضيات لكراس الشروط.

وينص كراس الشروط الإدارية الخاصة على أن "على صاحب الصفقة يمدّ البلدية بضمان نهائيّ مسجل بنسبة 3% من المبلغ الأصلي للصفقة في أجل 20 يوما من تاريخ تبليغه بها"، وخلافا لذلك قدم صاحب الصفقة الضمان النهائي بتاريخ 24 سبتمبر 2019 رغم تبليغه بالصفقة بتاريخ 11 أفريل 2019 أي بتأخير بلغ 146 يوما، علما وأن الإذن ببدء الأشغال صدر بتاريخ 2 ماي 2019.

-صفقة أشغال تعبيد الطرقات (نهج حنبعل) بقيمة 198,620 أ.د.

خلافا لأحكام الفصل 73 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية والفصل الثاني عشر من كراس شروط المشاركة في طلب العروض، لم تنشر البلدية نتائج الدعوة إلى المنافسة واسم الفائز بالصفقة على موقع الواب الخاص بالصفقات العمومية التابع للهيئة العليا للطلب العمومي.

وسجل تأخيرا بلغ 35 يوما في تقديم وثيقة الضمان النهائي حيث نص عليه الفصل 76 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 على وجوب تقديمه في أجل أقصاه عشرين يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الصفقة وذلك قصد ضمان حقوق البلدية قبل انطلاق الأشغال.

وخلافا لمقتضيات كراس الشروط ولما ورد بالإذن الإداري عدد 2017/6 المؤرخ في 28 سبتمبر 2017 من ضرورة تقديم أمثلة الإنجاز ونظيرين مسجلين من عقد الصفقة إلى البلدية في أجل لا يتجاوز 10 أيام من تاريخ تسلم الإذن لم يقدم صاحب الصفقة أمثلة الإنجاز وقدم النظيرين المذكورين بتأخير قدره 45 يوما.



وطبقا لمقتضيات الفصل 101 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 والفصل 15 من كراس الشروط الإدارية الخاصة "تتم عملية المعاينة بصفة شهرية مرة كل أول شهر وتجزئ هذه المعاينات الحق في دفع المبالغ على الحساب. كما أن عملية المعاينة وقبول مشروع كشف الحساب الوقي تتم في أجل لا يتجاوز ثمانية (8) أيام من تاريخ حلول الأجل المذكور آنفا أو من تاريخ تقديم صاحب الصفقة لمطلبه في الغرض." وخلافا لذلك صادقت البلدية على كشوفات الحساب الوقي بتاريخ 25 ديسمبر 2017 و 15 جانفي 2018 بمبالغ جمالية قدرها على التوالي 152.861,724 د و 16.397,930 د دون القيام بالمعاينات الضرورية.

#### -استشارة حول إعداد دراسة لمشروع تعبيد نهج حنبل

يعتبر العرض المقبول لإعداد الدراسة شديد الانخفاض بنسبة 36% مقارنة مع تقديرات الإدارة و بنسبة 30% مقارنة مع معدل العروض وهو ما من شأنه أن يؤثر على جودة الدراسة المقدمّة.

وخلافا لقواعد حسن التصرف لا تمسك البلدية قائمة في المزوّدين وعناوينهم يتمّ تحيينها آليا واقتصرت معظم الاستشارات التي تولت إنجازها على استشارة عدد محدود من المزوّدين وهو ما لا يمكّن من الحصول على أفضل الأثمان تبعا لتفعيل المنافسة. وقد أفادت البلدية أنها ستحرص على تجميع بيانات المزودين في قائمة موحدة يقع تحيينها دوريا.

#### 4- الجرد

لا تمسك البلدية حسابية خاصة بمكاسمها المنقولة وغير المنقولة كما لم تُحدث لجنة جرد. ولا يتمّ التنصيب ضمن دفتر جرد المنقولات على رقم الجرد الخاص بالمعدّات وعلى مرجع فاتورة الاقتناء وتاريخها بالإضافة إلى القيمة المالية للمعدّات. وقد أفادت البلدية أنه سيتم إعداد الحسابية الخاصة بمكاسب البلدية المنقولة و الغير المنقولة وتلافي ذلك مستقبلا، كما سيتم تحيين دفتر الجرد.

## إجابة البلدية

### الرقابة على الموارد :

الإخلالات	الردود
1/مراجعة الاثمان المرجعية	حافظ المجلس البلدي في دورته العادية الأولى بتاريخ 2016/03/17 على الاثمان المرجعية للمعاليم لكن تم سنة 2018 تحيين الاثمان المرجعية للمعلوم على العقارات غير المبنية و المعلوم على المؤسسات حسب الامرين عدد 396 و 395 لسنة 2017 بتاريخ 2017/3/28 صلب منظومة جباية من طرف الشركة التي تم التعاقد معها : الملاحق 1/ نسخة من المستخرج حول انطلاق الإحصاء العشري 2026/2017 بتاريخ 2016/3/17
2/توظيف الخطايا على عدم التصريح	لم تقم القباضة المالية باستخلاص هذه الخطايا .
3/اعداد قوائم في المبالغ المستخلصة	بعد احداث الثورة و احتراق القباضة البلدية بمنزل بورقبيبة لم يتم فتح ملفات لمتابعة الاستخلاصات و الديون من طرف القباضة المالية لذلك تم سنة 2012 تكليف وكالة المقاييض باستخلاص المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية لتقريب الخدمة الى المواطن وتمكين القباضة المالية بمنزل بورقبيبة بقوائم مفصلة في المبالغ المستخلصة و فعلا تحسنت المداخيل مع العلم انه الى حد هذا التاريخ فان القباضة المالية لا تمسك دفاتر لمتابعة الديون المتخلدة بذمة المواطنين و قد تمت دعوة القابض البلدي عدة مرات لفتح دفاتر مفصلة لكل مواطن مع العلم ان مصلحة الاداءات داخل البلدية تشكو هي أيضا من نقص الاعوان (عون وحيد - رئيس مصلحة) اننا سنعمل اذا توفرت الإمكانيات المادية و خاصة البشرية على ربط منظومة جباية الحالية بالقباضة البلدية اما بخصوص تحيين جداول التحصيل فانه يتم بصفة دورية و كنا قد مكناكم من الازمة التكميلية الملاحق 2/ نماذج من نسخ لقوائم تثبت متابعتنا لاستخلاص المعاليم المثقلة
4/تصفية بقايا الاستخلاص و طرح المعاليم	لم تقم القباضة المالية استغلال العفو الجبائي لسنة 2006 لطرح المعاليم التي يصعب استخلاصها مع العلم انه في كل سنة تقوم مصلحة الاداءات بعرض المطالب الواردة عليها على لجنة المراجعة ثم عرض محاضر الجلسات على المجلس البلدي . و سنعمل في المرات القادمة على إتمام إجراءات الطرح
5/ عدم مسك زمام الفارق بالنسبة للمؤسسات	لإعداد هذا الزمام كنا قد طلبنا من القباضة المالية مدنا بالتصاريح اللازمة لبعض المؤسسات لكن لا يتم تمكيننا من ذلك :ملحق 3/ مراسلة السيد القابض
6/معلوم الاجازة الموظف على	نلفت انتباهكم ان هذا المعلوم يستخلص بالتوازي مع خلاص المعلوم على المؤسسات و قد اتصلنا بمكتب مراقبة الاداءات بمنزل

محلات بيع المشروبات	بورقية بمدنا بالتصاريح لا اننا لم نتلقى إجابات في الغرض بدعوى ان هذا النظام الجبائي يعتمد على التصريح التلقائي
7/المعلوم على النزل	المنطقة البلدية بها نزل وحيد و حسب تصريح القباضة المالية فان هذا النزل في حالة افلاس.
8/ معلوم الأشهار	كان تركيز اللوحات الاشهارية بالطرقات المرقمة خاضع لترخيص من إدارة التجهيز و مع التنقيحات الجديدة سنعمل على ابرام اتفاقيات في الغرض . لقد قمنا بإعداد زمام خاص بكل من معلوم الأشهار و الاشغال الوقتي للطريق العام : بالنسبة لمعلوم الأشهار فعلا سجلنا نقصا في مداخيل هذا المعلوم رغم التنبيه على المطالبين به عدة مرات و التنبيه عليهم بإزالة اللافتات الاشهارية في حالة عدم الاستجابة و سنعمل لاحقا على تفادي هذا النقص مع العلم ان متابعة هذا المعلوم تتم بالتنسيق مع الشرطة البلدية و التي لا تخضع لسلطة رئيس البلدية
9/ الاشغال الوقتي للطريق العام	معلوم الاشغال هوم معلوم يستخلص فوريا و قد رفض القابض تثقيله و بالتالي لا يمكن متابعة ديون ها المعلوم اعدت مصلحة الاداءات زماما بهذا المعلوم ملاحق 4 / نسخة من زمام 2018 بالنسبة لجدول متابعة الاشغال الوقتي فقد اعد لمتابعة استخلاصات و ديون شاغلي الطريق العام بصفة شهرية لنتمكن من اعداد تنابه في الغرض و تنظيم حملات لحثهم على الخلاص مع الشرطة البلدية و المبلغ المستخلص ب 2.134د كانت قائمة الى حد جوان 2018
10/معلوم رخص نصب الات الوقود	سنعمل مستقبلا على جرد هذه الات داخل المنطقة البلدية لتوفير موارد اضافية
11/استخلاص لزمة السوق الاسبوعية	رغم استخلاص لزمة سوق سنة 2018 بمبلغ 12 اد كاملا خلال 48 ساعة من تاريخ البتة و رغم احترام إجراءات تثقيل عقد اللزمة لدى القابض البلدي فانه لم يتم دعوة المستلزم لخلاص معلوم التنظيف رغم التنصيص عليه صلب عقد اللزمة. اما عن الفوارق في كشوفات البلدية و القباضة المالية فيما يتعلق بديون الأسواق فذلك راجع لعدم مدنا بكشوفات واضحة في الغرض.
12/معاليم رفع الفضلات على الأنشطة التجارية و المهنية	كنا قد ابرمنا اتفاقية في هذا الغرض مع شركة [ ] المنتسبة بمنزل بورقية الا انه تم فسخها بعد ان تبين اخلال هذه الشركة بتعمد دمج مواد بلاستيكية مع الفضلات العادية( فضلات المطعم) و سنعمل مستقبلا لتحسين هذا المعلوم من خلال دعوة بعض المؤسسات لابرام عقود في الغرض
14/ مراجعة معاليم الاكرية	تم التخفيض في معلوم الكراء السنوي للمتسوغ [ ] بمصادقة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 2018/12/17 ملاحق 5 نسخة من مداولة المجلس البلدي في الغرض. في متابعة استخلاص معاليم الاكرية كانت البلدية قد قامت برفع دعاوي في الخروج ان لم يدفع سنة 2013 و يعود نقص الموارد بالنسبة لمعلوم الاكرية الى تخلي القباضة المالية عن إجراءات التتبع و عن المطالبة بخطايا التأخيرو الى تلدد المتسوغين في الخلاص و الذين كانوا يطالبون في كل مرة بتوحيد معلوم الكراء باعتماد 70د و توحيد نسبة الزيادة السنوية الى 5% . و فيما يتعلق بطرح ديون السيد [ ] صادق أعضاء النيابة الخصوصية على ذلك بالإجماع في الدورة العادية الثانية للمجلس

البلدي بتاريخ 2017/6/21 و قد تم طرح 60% من ديون السيد [REDACTED] بقرار بلدي مصادق عليه من سلطة الاشراف بتاريخ 2017/12/20 ملاحق 6 نسخة من قرار الطرح	
لم تتم عملية ترسيم العقارات التي تتصرف بها البلدية باعتبار و أن العقارات المذكورة راجعة بالملكية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية أو لملك الدولة الخاص، يتوجب اقتناؤها في مرحلة أولى ثم ترسيمها في مرحلة ثانية هذا وقد قامت البلدية بعدد المحاولات لإيجاد صيغة مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ووزارة أملاك الدولة يتم بمقتضاها اقتناؤها بالدينار الرمزي إلا أنه تم التشبث إن كان من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية أو وزارة أملاك الدولة بالتفويت فيها بالأسعار المتداولة حاليا الأمر الذي عجزت عنه البلدية نظرا لعدم توفر الاعتمادات المطلوبة.	<b>15/حول عدم ترسيم العقارات التي تحت تصرف البلدية</b>

### الرقابة على النفقات : 3-تنفيذ النفقات

الردود	الاخلالات
في حالات معينة نظرا الى عقد نفقات قبل الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية تهم خاصة النفقات التي تستوجب تأشيرة احتياطية أو النفقات التي تكتسي صبغة التأكد و الاستعجال حيث نحصل على تأشيرة مراقب المصاريف بصفة استثنائية بعد ان نكون قد بررنا ذلك بواسطة ملحوظة تفسيرية في الغرض.	أ-عدم احترام مبدأ التأشيرة المسبقة لمراقبة المصاريف العمومية
في أغلب الحالات التأخير في خلاص المزودين يكون بسبب عدم توفر الاعتمادات (السيولة) -عملية الدفع من اختصاص القابض البلدي	ب-عدم خلاص المزودين العموميين في الآجال -عدم احترام آجال الصرف القانونية المحددة بعشرة أيام

### 4-الصفقات:

<p>- بعد فتح العروض بتاريخ 2018/08/28 قامت اللجنة بمراسلة صاحب العرض الأدنى ثمنا بنفس تاريخ الجلسة لإتمام الملف المقدم بجدول تفصيلي للأسعار حتى نقف على جدية العرض و مدى ملائمته, و حيث قام المعني بالأمر بمد الإدارة بالمطلوب بتاريخ 2018/08/30 و الذي بعد دراسته من قبل لجنة الفرز و بعد المشاورة مع مكتب الدراسات المكلف بالمتابعة تم قبول عرضه بعد التثبت من إيفاءه لبقية الشروط .</p> <p>- فيما يخص تقديم ما يفيد اتخاذ الإجراءات الضرورية لتفعيل الضمان النهائي, فإنه من أسباب فسخ الصفقة عدم مد الإدارة بالضمان النهائي.</p> <p>- بالنسبة لشركة [REDACTED] قامت بتقديم نسخ البطاقات الرمادية لكل المعدات المقدمة كالآتي :</p> <p>- آلة ماسحة : بطاقة رمادية</p> <p>- شاحنة 10 طن : بطاقة رمادية</p> <p>- تراكتور : بطاقة رمادية</p>	<p>صفقة أشغال تعبيد الطرقات (نهج الدستور, نهج المغرب, الأنهج المحيطة بمدرسة حي الاقبال)</p>
--	---

<p>- آلة رش القطران : بطاقة رمادية و عقود Leasing - آلة دك حديدية 10 طن : Leasing - آلة دك مطاطية 10 طن : Leasing - آلة بسط الخرسانة الإسفلتية : Leasing و فاتورة شراء - آلة دك حديدية 3 طن : فاتورة -تم مراسلة [ ] و [ ] بنفس التاريخ 2018/12/21 و بنفس الطريقة إلا أن شركة [ ] قامت بمد الإدارة بضمان و قتي جديد في الأجل المحددة لكن منتهي الصلوحية غير صالح لذلك وقع إقصاءه.</p>	
<p>- قام المقاول بتقديم أمثلة الإنجاز و المسجلة تحت عدد 161 بتاريخ 2017/10/05. - صارت المعاينات لكن بتأخير نظرا لتعدد التزامات المصلحة الفنية و لتأخر صاحب الصفقة في طلبه المعاينة.</p>	<p>صفقة أشغال تعبيد الطرقات ( نهج حنبعل )</p>

#### 5- الاستشارات:

<p>- أما بخصوص العرض المالي و شدة إنخفاضه فقد قمنا بالمشاركة مع مراقب المصاريف الجهوي حول الموضوع الذي أكد على تحمل المعنى بالأمر مسؤولية قيمة عرضه فوق إسناد الإستشارة لمكتب الدراسات المعنى بالأمر.</p>	<p>إستشارة دراسة تعبيد نهج حنبعل</p>
<p>- سنحرص على تجميع بيانات المزودين في قائمة موحدة يقع تحيينها دوريا في المستقبل.</p>	<p>- لا تمسك البلدية قائمة في المزودين و عناوينهم و القيام الدوري بتحيينها.</p>

#### 6- الجرد

<p>سيتم إعداد الحسابية الخاصة بمكاسب البلدية المنقولة و الغير المنقولة و تلافي ذلك مستقبلا، كما سيتم تحيين دفتر الجرد طبقا لما جاء في تقريركم.</p>	<p>حول عدم مسك حسابية خاصة بالمكاسب البلدية المنقولة و غير المنقولة و عدم التنصيص في دفتر المنقولات على رقم الجرد الخاص بالمعدات و مرجع فاتورة الاقتناء و تاريخها بالإضافة إلى القيمة المالية للمعدات.</p>
--	--



## إجابة قابض المالية محتسب البلدية

منزل بورقيبة في 13 ديسمبر 2019

مجلس بلدية بورقيبة  
البلدية

القائمة المالية منزل بورقيبة  
وزارة المالية

الإدارة العامة لمحاسبة العمومية والاستخلاص  
أمانة المال الجهوية بقرت  
القائمة المالية بمنزل بورقيبة

من قابض المالية بمنزل بورقيبة إلى جناب عميد المستشارين  
رئيس غرفة التنمية والبيدة بمحكمة المحاسبات

الموضوع : إجابة عن الملاحظات الواردة بالتقرير الأولي حول الرقابة المالية علي بلدية تينجة لسنة 2018 في إطار برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية.

المصدر : - مکتوب جنابکم الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 2019.

- تقرير الملاحظات الأولية حول الرقابة المالية علي بلدية تينجة لسنة 2018.

و بعد :

أولاً، بالنسبة لمتابعة الاستخلاص من قبل قابض المالية بعنوان المعلوم علي العقارات المبنية "TIB" والمعلوم علي العقارات الغير مبنية "TNB" لما جمته 6952 فصلاً ؛ وجب التذكير أولاً ان هذا العدد لا يعكس الواقع باعتبار وجود عديد الفصول المكررة و العناوين المغلوطة و التي وقع تجاوزها في التعداد السكاني لسنة 2018 .

ثانياً لازالت الاعلانات ومضامين دفتر ومحاضر تبليغها تصدر بصفة يدوية، هذا ما يصعب العملية ويساهم في إهدار الجهد والوقت. فنحن علي بينة من ذلك ونقوم بأقصى طاقتنا خاصة واننا نعمل علي عدل خزينة واحد وقد سبق وان طلبنا من البلدية توفير عون او اثنين لمعاونة مجهوداتنا او في اقصى الحالات توفير سيارة بالنسبة للمناطق البعيدة لكن نون جدوى بالإضافة فان بلدية تينجة لم توفر لنا المنظومة الإعلامية "GRB" علي عكس بلدية منزل بورقيبة رغم مراسلتنا لهم في هذا الغرض لذلك اعتمدنا في كل مراحل تتبعنا علي العمل اليدوي متى توفرت المطبوعات واليات النسخ حتى نغطي أكبر قدر ممكن من الفصول وهو ما حرماننا من السرور بسرعة إلى المرحلة الجبرية مع العلم و اننا نواجه عدة صعوبات عند التبليغ أهمها رفض المتساكنين تسلم الاعلانات بسبب تودي البنية التحتية و ضعف الخدمات البلدية وتذمرهم من ارتفاع المعاليم الموظفة سنوياً مقارنة مع بلدية منزل بورقيبة . وبالنسبة لغياب التبعات الخاص بالأراضي الغير مبنية فإنه ناتج عن عدم توفر العقود وهو ما تداركناه سنة 2019 حيث قلنا بلعين العديد منها باعتبار و اننا حالياً قباضة بلدية ودولة في نفس الوقت مما مكننا من استخلاص مبالغ مهمة .

ثالثا ، بالنسبة لإلغاء فصول أو الحط منها تحت أي سبب فإننا كقضاة مالية لا يمكننا طرح المبالغ المعنية إن لم يصدر قرار في ذلك عن رئيس البلدية متضمنًا كل الوثائق الضرورية وهو ما يفسر عدم وجود عمليات طرح خلال سنة 2018.

رابعًا ، في خصوص المعلوم على المؤسسات والمعلوم على الإجازة والمعلوم على الأزل فإن ما تم تحصيله كان نتيجة التصريح تلقائية من المطلبين بالأداء كاشخاص طبيعيين أو معنويين أو غير متابعنا لعمليات الاستخلاص الراجعة لمفاتيح المراجعة الجبائية المرسله إلينا من قبل مصالح المراقبة أو ما تلقاه شهريا من قباصة المؤسسات الكبرى بتولس عن طريق اعلام بالتسوية يصدر من امانة المال الجهوية بينزرت ولم نتلق من البلدية أي زمام يعتمد كقاعدة في احتساب الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات وما تم التصريح به. أما بالنسبة لحالات الإخفاق عن دفع المعلوم فذلك يعود إلى مكتب مراقبة الأداوات وليس لقابض المالية ونحن نقوم دوريا بالتنسيق مع مصالحهم لتفادي الإخلالات ولدينا عديد الملفات التي نتابع استخلاصها بعد مباشرتها من طرفهم ونقوم بدراسة ومناقشة ملفات كل المتتدين والمتهربين جيبا.

رابعًا ، بالنسبة للمبالغ المتعلقة بالنمة والمتعلقة بلزمة الأسواق فأغلبها يعود لفترة ما قبل أحداث الثورة ولعلمكم فإن القباصة المالية بمنزل يورقية قد تعرضت لعمليات الاتلاف والحرق، نتيجة لذلك فقدنا كل الوثائق المثبتة للذين ما منعنا من مواصلة عمليات التتبع خاصة وأن بلدية المكان ليس لديها نسخ من هذه الوثائق.

أما بالنسبة للمستزمة "شادية اليريدى" زوجة "عبد الكريم السيلوي" ورغم أن البلدية لم تقم بالمسقط حق الاستلزام في إبله و مع عسها باستخدام إمكانية الخلاص وبالزعم من أن زوج السعلبة يتحوز على الملك البلدي بدون موجب حق وهو المستلزم للعلي للزمة فإننا كقضاة مالية لسنا بإسدار بحالفة إزام وتم التنبية على المستزمة التي لم تمتلك للأمر وإنما نتيجة لذلك ببعض الاعراضات لدى البنوك ، وبالنسبة لتلمع التقدم فك حرسنا حال توصلنا بالتقرير الأولي حول الرقابة المالية الصادر عن جنابكم على مواصلة اجراءاتنا و المتتلة في جملة من الاعراضات البنكية و استقصاءات لدى حافظ الملكية العقارية لكل من السنين خالد المرزي و أزهر الركاوي و شادية اليريدى.

خامسا ، في خصوص العمليات الخارجة عن الميزانية نحيطكم علما أننا لسنا بتصفية أغلب الفصول المتعلقة بالإداعات المختلفة ولم يتبق من الفصل 1010 إلا 146,420 د بعدما كان في حدود 40053,860 د وبالنسبة للمقايض المستخلصة قبل إعداد أنون الاستخلاص تتم التسوية ليا متى تسلمنا من البلدية ما يفيد إضافة فصول لزام الاستخلاص. فقط لدينا مشكل في مبلغ 411,277 د الذي اعتبر كقبليا غير معرف بها نتيجة عن عملية التفتد التي قامت بها الإدارة العامة للتفتد بعد أحداث الثورة لإعادة مسك محاسبة البلدية وسلمعى مع الإدارة لتدارك ذلك .

سادسا ، بالنسبة للفتقات وخاصة ما تم ملاحظته من طرف جنابكم من عدم خلاص المزودين العموميين في الأجل القانونية تحيطكم علما أن أوامر الصرف التي تم تكرها في تقريركم المشار إليه أعلاه وردت علينا مؤثرة من طرف السيد الكاتب العام لبلدية تينجة السيدة سنية المهدي دون تفويض بالإمضاء من طرف رئيس بلدية تينجة المتشع بعطلة مطولة نسبيا خلال شهر ديسمبر 2018، ما دفعنا إلى رفضها والتظار عودة الرئيس للتقرير عليها قصد صرفها.



كما أن عدم احترام أجل عشرة أيام مثلما تقتضيه المذكرة العانة عدد 48 لسنة 1999 فالسبب يعود إلى ما ذكرناه سابقا زد على ذلك ضعف موارد البلدية مما يتجر عنه تأخير كبير في تغطية صرف النفقات حيث نجبر كمحاسب عسومي على تأمين النفقات الوجوبية من اجور ووقود لوسائل العمل قبل صرف أي مبلغ آخر.

أخيرا، رغم علمنا بأن البلدية لا تتوفر على جرد لوسائل نقلها ولا ترفق وثائق الصرف بالبطاقات الزمادية فإننا سنعمل على معالجة هذا الوضع وسندعو البلدية مستقبلا لمننا بجرد مفصل لوسائل نقلها ونسعى لبطاقتها الزمادية المعنية بعمليات الصرف مهما كانت.

في النهاية نرجو من جنابكم التفضل بقبول إجابتنا على جملة ملاحظاتكم والتي سنعمل على تلخيصها مستقبلا ولكم منا جزيل الشكر والعرفان.

قائض السالمة بمنزل بوز قبية

الإمضاء: سهام بلال



سهام بلال